



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الأولى - السنة الرابعة - الدورة الربيعية 2001م - العدد: 01

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم السبت 08 ذو الحجة 1421 هـ
الموافق 03 مارس 2001م

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 30 ذو الحجة 1421 هـ

الموافق 25 مارس 2001م

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الأولى: ص 03
■ إفتتاح دورة الربيع لسنة 2001م.
- 2- محضر الجلسة العلنية الثانية: ص 07
■ تشكيل فوج عمل لإثراء النظام الداخلي لمجلس الأمة.
- 3- ملحق: ص 12
■ إستدراك.

**محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم السبت 08 ذو الحجة 1421هـ
الموافق 03 مارس 2001م**

للدولة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.
أحييكم وأرحب بكم.

نفتتح اليوم دورة الربيع وهي الدورة التي تتميز
بكونها تأتي بعد تجديد نصف تشكيلة المجلس،
وفي انتظار تجديد هياكله بناء على استنتاجات
تجربتنا منذ ثلاث سنوات هذا من جهة، ومن جهة
أخرى استعدادا لموسم تشريعي، نأمل أن يكون
غنيا في أشغاله، ومتجاوبا مع مرحلة تطبعها
اختيارات وتحولات تستقطب الاهتمام.

وفي البداية، لا يسعني، ونحن نفتتح هذه الدورة
أن أتجنب الإشارة - ولو باختصار - إلى بعض
المؤشرات البارزة التي تساعد على تقدير حصيلة
أشغال مجلسنا.

وبطبيعة الحال، فإن الأداء التشريعي، الذي هو
محور صلاحياتنا يكتسي الأولوية في سلم هذه
المؤشرات.

ويمكن - في هذا السياق - للشركاء تشخيص
الأسباب والاعتبارات التي تكون قد حالت دون
تحقيق طموحنا في هذا المجال التشريعي.

وعمليا فإن هذا التشخيص، يجب أن يدفعنا إلى
تجاوز الصعوبات الموضوعية الناتجة عن حداثة
التجربة.

وفي اعتقادي، ليس هناك من طريق ومنهج
أسلم، من الممارسة المستمرة للتشاور في مراحل
إعداد وإنضاج مشاريع القوانين، لا سيما وأن
الخيارات المتبوعة بفتح ورشات هامة على مستوى
القطاعات الحكومية، أو على مستوى اللجان المختصة،
تجعلنا نحرص على دور الشريك الفعلي المسؤول،
من حيث تجسيد هذه الخيارات في منظومة قانونية؛
ونترقب مرحلة خصبة من حيث كثافة الأشغال

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس
الأمة.

المدعوون:

- السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس
الشعبي الوطني.
- السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة.
- السادة أعضاء الحكومة.
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.
- السادة الإطارات السامية للدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة
التاسعة عشرة مساءً.

السيد الرئيس: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،
بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.
طبقا لأحكام المادتين 118 من الدستور و5 من
القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات
الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن الإفتتاح
الرسمي للدورة الربيعية لسنة 2001م.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة.
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمان الرحيم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس
الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، السادة أعضاء
مكتب المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة
أعضاء مجلس الأمة، السادة الإطارات السامية

الشعبي الوطني، هذا الصباح، عندما تحدث عن مستقبل أشغالنا في المؤسسة البرلمانية ونستنتج ذلك أيضا من المراسلة التي تلقيناها من قبل السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

وفيما يخص الأسئلة الشفوية، فإنني أؤكد - مرة أخرى وبالخصوص في هذه الغرفة - على أهميتها في التعبير عن انشغالات وهموم المواطنين، وإبراز قضايا محلية ووطنية؛ وفي الوقت الذي أسجل فيه أننا لم نستفد - بشكل فعال - من هذه الأداة البرلمانية، أدعو أعضاء مجلسنا إلى الاستدراك في استخدام هذا الحق الدستوري.

أيتها السيدات، أيها السادة، عرفت الساحة الوطنية منذ اختتام الدورة الماضية تفاعلات، تثير تساؤلات حول تأثيراتها على دور المؤسسات، وإذا كنا نفرض على أنفسنا الالتزام بضوابط هذه المؤسسات بعدم الانسياق في جدل هو من شأن الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، فإن الأمر عندما يتعلق بقضية وطنية حيوية، تُلزمننا بواجب الاستشراف تفاديا لموقف الحياد السلبي إزاء التوجهات الكبرى التي تعني المؤسسات بمحتواها السياسي والتشريعي.

وكما أكدت عليه في مناسبات سابقة فإن الوئام المدني الذي كان بمضمونه القانوني محل ترحيب عند مصادقة البرلمان، يبقى في تصورنا أحد مظاهر قوة الدولة وتسامحها، وبالفعل فقد حقق - من هذا المنطلق - نتائج إيجابية لا ينكرها إلا المغرضون وهي في نفس الوقت، لا تمنعنا من ملاحظة ثغرات في عملية التطبيق، باعتبارنا شركاء عن - قناعة وإيمان - في مسؤولية إقرار الوئام المدني.

وهو مسعى لا يلغي دور المؤسسات (سياسيا وبيداغوجيا) في تعبئة المجتمع لمواصلة مكافحة الإجرام، وتقوية الوعي الجماعي بخطورة الإرهاب على كيان الدولة ورفض تميع الجريمة والتعود عليها والتعايش مع مظاهرها.

كما أن هذا المسعى ذاته، يندرج في منظور واجب الدولة في حماية الأفراد والممتلكات وفرض سيادة القانون وهيبة الدولة، ففي ظل احترام

وأهمية مشاريع القوانين المنتظرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إنه من واجبنا إجراء التقييم، برؤية نقدية نزيهة، تساعدنا في الإجابة عن سؤال جوهري وهو: هل أدينا مهمتنا التشريعية كاملة؟ أقول بالتأكيد لا، وهنا أقول كذلك: هناك نقائص، وربما أخطاء، من مسؤوليتنا التصدي لها ومعالجتها من أجل تفعيل صلاحياتنا الدستورية.

ولا شك أن هذه النظرة التقييمية لأشغالنا الأساسية، بصفة دورية، وبزاهة تامة تمكنا من القيام بمهمتنا التشريعية، ومن شأنها - أيضا - تكريس مبدأ تكامل المؤسسات كلها، وعلى صعيد آخر وخارج هذه المهمة الأساسية، فقد حرصنا على الاستثمار المكثف في ترقية دورنا من خلال حضورنا ومساهمتنا، في المؤتمرات البرلمانية الجهوية والدولية وتطوير صيغ التعاون والتبادل البرلماني.

كما أن تعدد نشاطات أعضاء المجلس، في صورها المختلفة: كالمهام الاستطلاعية، الندوات والحلقات الثقافية والفكرية، كانت كلها عوامل إثراء للثقافة البرلمانية.

ولم يكن هذا المسعى في منظورنا للعمل البرلماني إلا تثمينا للمهمة النيابية في مختلف أبعادها.

ومعلوم أن المناسبة - هنا - غير مواتية للتطرق إلى مؤشرات أخرى سواء أكانت سياسية أم تقنية، أثرت - إلى حد بعيد - في مردودية المجلس ومنها مواعيد وطنية هامة على السنوات الثلاث الماضية. وإذا كنت لا أعتبر تعاقب أربع حكومات منذ بداية عهدتنا التشريعية مبررا لبطء حركة الحياة التشريعية في مساهمة سرعة التحول الاقتصادي والاجتماعي، فإن لذلك أثره في إحداث فترات طويلة - مع الأسف - من الفراغ.

وكما قلت فإننا نأمل - استخلاصا للدروس من التجربة السابقة - أن تكون آفاق عملنا واعدة، سواء بمشاريع أو باقتراحات القوانين، وهو أمل نبنيه على ما تضمنته كلمة السيد رئيس المجلس

تسوية النزاع في منطقتنا وفق الشرعية الأممية واتفاقيات «هوسطن»، وهو المسلك الذي سيحقق بناء حلم المغرب العربي الكبير ويساهم في تقديم نموذج لتطبيق الشرعية الأممية، تكون له انعكاساته في مناطق أخرى؛ وهنا أتوقف عند أصداء الانتفاضة الفلسطينية، التي يحتضنها الشعب الفلسطيني وتتفاعل معها الشعوب العربية وتبرهن أن قوة الشعوب تستمد من عدالة قضاياها، وأن القوة التي امتلكتها إسرائيل على مدى الخمسين (50) سنة الماضية بتواطؤ الغرب وأدت إلى اختلال توازن القوى، لا يحسم الموقف لصالح الأقوى إذا كانت إرادة مقاومة الاحتلال متوارثة جيلا عن جيل.

ولا شك أن هذه الانتفاضة ستشكل محطة تأمل للعرب لاستخلاص الدروس، واستكمال مشروع التصدي للاعتداءات الإسرائيلية في قمة عمان المرتقبة، بعد قمتي القاهرة والدوحة، والتأمل - كذلك - في مفاهيم حقوق الإنسان وشرعية القانون الدولي ومنطق الكيل بمكيالين، وهي مفاهيم على الضمير العالمي أن يتساءل عن مصداقيتها أمام استمرار الاعتداءات على العراق الشقيق، والإصرار على حصار جائر، لا يختلف في أسلوبه وآثاره عن الجرائم ضد الإنسانية.

سيداتى، سادتى،

مرة أخرى، أحييكم، ونرجو أن تكون هذه الدورة انطلاقة جديدة، نستفيد فيها من التجربة الماضية ونتطلع فيها إلى تطوير مستويات التنسيق والأداء لتحقيق الفعالية.

أشكركم شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعيدكم مبارك وسعيد. شكرا.
(تصفيق).

السيد حبيب دواقي: سيدي الرئيس.. سيدي الرئيس لو سمحت.. سيدي الرئيس نطلب نقطة نظام لو سمحت..

السيد الرئيس: غير ممكن إن لا يسمح بنقطة نظام في مثل هذه المناسبة الخاصة بافتتاح الدورة

القوانين وصرامة تطبيقها يتنامى الحس المدني وتتأسس المواطنة الحقيقية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد كان واضحا منذ البداية أن الإرهاب الذي يتغذى من خطابات متطرفة بعد سقوط قناعه الإيديولوجي، سيظل - حتى القضاء عليه - يحدث الأضرار، كما أنه سيظل - مثلما كان دائما - موجة يركبها مروجو مقولة «من يقتل من» ومحترفو التكالب على الجوائز ورموزها، وفي هذا السياق، أتذكر أنني قلت قبل عشر سنوات بأن من يستهدفون اليوم الحروف الثلاثة (FLN) سيستهدفون - آجلا - ثلاثة حروف أخرى هي (ANP)، سليلة ثلاثة حروف أخرى هي (ALN).

وهو ما تفسره اليوم محاولات سد الأفق للخروج من الأزمة الأمنية، بافتعال التصدعات في المجتمع، عبر ترويج ثقافة عقائدية مستوردة هي بمثابة ثقافة مضادة لموروثنا الحضاري الإسلامي السليم والمتفتح. وأمام هذه المحاولات التي ما زالت تستهدفنا، من خلال حملات إعلامية مركزة، تحت غطاء حقوق الإنسان، لزرع الشك والغموض، قصد النيل من مؤسسات الجمهورية، يظل رهاننا قائما على شرعية محاربة كل أشكال الجريمة والإرهاب الذي تخوضه قوات أمننا وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي بتضحية وثبات وعزم. وفي هذا السياق، فإنه بقدر ما نعتز بصحافتنا الوطنية ومكاسب حرية ممارسة المهنة، ونشعر بواجب دعمها، نعتبرها قادرة على التمييز بين الإعلام الموضوعي والحملات المغرضة التي تنشطها أوساط مشبوهة لزعزعة المجتمع الجزائري وإبقائه في دوامة عدم الاستقرار، كما يظل رهاننا قائما - أيضا - على ثقتنا في المؤسسات وتوازنها الدستورية، تكريسا لدولة الحق والعصنة والقانون.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الجزائر، وبالرغم من أوضاعها الخاصة، حرصت دوما على القيام بدورها المحوري في فضاءها الإقليمي، وفي هذا المقام فإن ثوابتنا في التمسك بالشرعية الدولية تملي علينا التطلع إلى

التشريعية للمجلس وأحيطك علما بأننا سنستأنف أشغالنا بعد حوالي ساعة من رفع هذه الجلسة ويمكنك حينئذ طرح نقطة نظام هذه وأتأسف لذلك..

السيد حبيب دواقي: بعد استشارة أغلبية الحساسيات السياسية الممثلة في مجلس الأمة، يشرفني أن أقدم لائحة للمصادقة عليها..

السيد الرئيس: أستسمحك، فقد أخبرتك أنه لا يمكنك طرح نقطة نظام في مثل هذه الجلسة الآن ويمكنك فعل ذلك في الجلسة الموالية ويسرني أن أمنحك الكلمة خلالها..

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا والجلسة مرفوعة.
(تصفيق).

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة
التاسعة والأربعين مساءً.**

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم السبت 08 ذو الحجة 1421هـ
الموافق 03 مارس 2001م

على نظامنا الداخلي، وبصفة عامة أستطيع القول إن ورقة العمل هذه لن تمس التوازنات الموجودة في نظامنا الداخلي، فهي مجرد نص مشروع عمل - مثلما هو مقرر - تقدمه رئاسة مجلس الأمة لفوج عمل مكون وفقا للتمثيل النسبي للمجموعات البرلمانية، هذا ربحا للوقت، ونظن - حسب تقييمنا الخاص - أنهم سيتفقون على ذلك قبل تاريخ 15 مارس 2001 وسيتفقون على الإثراء والتعديلات حول النظام الداخلي.

هذا ثم نخصص جلسة لمناقشة عمل الفوج هذا، لأن الأمر متعلق بقانون، ثم نقوم بالتصويت عليه ونرسله بعد ذلك إلى المجلس الدستوري الذي سيجيبنا في غضون 20 يوما من تاريخ إرسال النص طبقا لما تنص عليه أحكام الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات بين الغرفتين.

كما أننا لن ننتظر جواب المجلس الدستوري لنعمل على إقامة وتنصيب هياكل المجلس وذلك ربحا للوقت، إذ نعلم أنه التعديل الثاني للنظام الداخلي الذي نرسله للمجلس الدستوري وقد استخلصنا ملاحظات وعبرا ولن نسقط في الفخ رغم أن الأمر لم يتعد بعض الرتوشات هنا وهناك!

لقد لاحظتم في جلسة الافتتاح أنني وجهت نقدا شديدا حول أشغالنا، ونحن نتمنى أن تستمر أشغالنا، فالنواب وأعضاء مجلس الأمة موجودون هنا للعمل، ولا يطلبون غير العمل، ومهمتنا الأساسية تشريعية، لكن غرفتنا لا تملك صلاحيات لتقترح مشاريع قوانين، إذ يجب أن ننتظر مجيء السلعة من الغرفة الأولى! وإذا السلعة لم تأت فلن نعمل، وسميت هذا مرة ما، البطالة التقنية، ولم يعجب قلبي هذا البعض، ولن أعيد تسمية ذلك بالبطالة التقنية ولكنني أقول إنه إن لم تصلنا السلعة فلن نستطيع العمل!

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة والدقيقة التاسعة عشرة مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

إن هذا الاجتماع الذي سيكون قصيرا جدا كنا قد برمجنه ليوم غد الأحد، لكن بعض الأخوات والإخوة اقترحوا عقده اليوم خصوصا وأن عيد الأضحى المبارك قريب فوافقناهم على ذلك لنترك فسحة من الوقت أمام الأعضاء القاطنين بعيدا لقضاء أيام العيد رفقة ذويهم.

طبعاً، تذكرون أنه في الجلسة الأولى، حاول البروفيسور حبيب دواقي التدخل بنقطة نظام وأعتذر عن عدم منحها إياه، وليعلم أنني لم أرد مقاطعة كلمته، ولكن الضرورة والنظام وتقاليدهم مجلسنا لا تجيز نقاط النظام في جلسات الافتتاح، هذا وسأعطيه الكلمة بعد قليل.

أردت أيضا أن أقول إن المهم اليوم هو تكوين فوج عمل لدراسة وإثراء تعديل النظام الداخلي للمجلس، وقد وصلتني هذا الصباح رسائل رسمية بخصوص ذلك، وأستطيع الإدلاء بأن كل المجموعات البرلمانية قد تشكلت، ويمكنكم فيما بعد تزكية أسماء من مختلف هذه المجموعات لتشكيل فوج عمل يشغل على ورقة عمل تقدمها رئاسة مجلس الأمة بناء على المادة 94 من النظام الداخلي الحالي لإثراء النظام الداخلي.

وبكلمتين سأوضح لكم دوافع هذا الإثراء التي تتلخص فيما استنتجناه ورأيناه من قرارات المجلس الدستوري الأخيرة، إضافة إلى ثلاث سنوات من التجربة، فهذا الذي يخول لنا تسليط أضواء جديدة

من أجل ذلك يوم 11 أو 12 مارس للبدء في العمل حول إثراء النظام الداخلي إضافة إلى تشكيل هيكل المجلس.

إن بحوزتكم طريقتين، فإما نجتمع غدا وتقترح علينا المجموعات البرلمانية - بعد اجتماعها - مرشحيها، وإما أن تتركوا رؤساء ومكاتب المجموعات البرلمانية يجتمعون معي لإيجاد صيغة لترتيب هذه الأسماء، إذ أن المجموعات البرلمانية - بصفة عامة - تختار ذوي الكفاءة والخبرة البرلمانية أو التكوين القانوني ثم نستدعي هذا الفوج ليبدأ في هذا العمل. إذن، لكم الخيار، وأضيف قائلاً إنه يمكن تجاوز العدد العشرين في تكوين هذا الفوج جلباً لمن يريد المشاركة في أعماله.

بعد هذا أعود إلى السيد حبيب دواقي لأحيل إليه الكلمة.

السيد حبيب دواقي: شكراً سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

يتابع أعضاء مجلس الأمة بأسف عميق الحملة الشرسة التي تشن في الفترة الأخيرة ضد إحدى الركائز الأساسية للدولة الجزائرية المتمثلة في مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الحامي للمؤسسات الدستورية والنظام الجمهوري ووحدة البلاد وسيادتها وسلامتها الترابية.

إن هذه الحملة الجديدة القديمة التي تقوم بها بعض الأطراف والدوائر الخارجية وأذنانها في الداخل بمختلف وسائل الإعلام ضد الجزائر بصفة عامة والجيش الوطني الشعبي بصفة خاصة في هذا الظرف بالذات، لما تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها وهيبتها على المستوى الدولي وكذا التحسن الملموس من الناحية الأمنية وأوشكت على الخروج من نفق الإرهاب والدمار إلى بر الأمان والاستقرار وما هذه الحملة إلا تعبير عن الحقد الذي تكنه هذه الأطراف وعدم رضائها واقتناعها بما حققته الجزائر من انتصار على قوى الشر والعدوان.

أنا مسرور جداً، بما ورد في خطاب السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني وبفحوى الرسالة التي وصلتني من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فأفادني بأننا بصدد انتظار تسعة مشاريع قوانين، إذن لدينا عمل ينتظرنا في الأفق، ولكننا سنواصل الانتقاد دائماً لتتحرك الأمور، وتصلنا مشاريع القوانين بصفة مستمرة، ولإعلامكم ستقرأ عليكم قائمة هذه القوانين بسرعة.

السيد مدير الأمانة البرلمانية: شكراً سيدي الرئيس.

- 1- مشروع قانون يتضمن التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
 - 2- مشروع قانون المناجم.
 - 3- مشروع قانون الصيد البحري وتربية المائيات.
 - 4- مشروع قانون يعدل ويتمم قانون الإجراءات الجزائية.
 - 5- مشروع قانون يعدل ويتمم قانون العقوبات.
 - 6- مشروع قانون يعدل ويتمم قانون الإجراءات المدنية.
 - 7- مشروع قانون يتعلق بالمساعدة القضائية.
 - 8- الأمر المتعلق بالنقد والقرض.
 - 9- مشروع قانون يتضمن توجيه وتنظيم النقل البري.
- شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً. إن هذه المشاريع ستصل في تقديرنا آخر شهر مارس، ولن نكون في بطلاة لأننا سنعمل في أول ووسط شهر مارس على إثراء النظام الداخلي وتنصيب هيكل المجلس، وسنبقى في اتصال معكم لإعلامكم بالمستجدات أو بتغيير هذه البرمجة، التي نتوقع الفراغ من إعداد بنودها في مارس وعلى أكثر تقدير في أول شهر أبريل، ونقول بصفة عامة بأن شهر أبريل سيكون شهر عمل مكثف، وفي انتظار ذلك سيجتمع فوج العمل

السيد عبد الحق برارحي: شكرا سيدي الرئيس. في البداية أرحب بالإخوان الجدد في هذا المجلس الموقر، سواء المنتخبون أم المعينون من طرف الرئاسة، وأقول بهذه المناسبة إنكم سيدي الرئيس قد تكلمتم عن برنامج عمل مكثف حول القوانين الموجودة، وفي رأيي أنه يمكننا أن نضيف إلى رزمة أعمالنا - بالنظر إلى تجديد 50% من عدد أعضاء المجلس الموقر وطبقا للمادة 114 من الدستور - انتخابات رئيس المجلس حتى تكون هناك روح ديمقراطية تمثل كل الآراء وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أشكرك جزيلا على اجتهادك الشخصي في قراءة الدستور والذي أوصلك إلى هذه الخلاصة، فلكل منا حق الاجتهاد في قراءة الدستور، لقد وصلت مسامعي بعض الأخبار هكذا وظننت أنها مجرد ترويج فقط، ولكنها الآن قد طرحت بطريقة صريحة والأخ معروف بصراحته، وما أقوله لك هو أن الدستور لا يفرض هذا الأمر، وقراءة الدستور تنبئك أن فهمك هذا للمادة غير موجود إذ إن رئيس المجلس قد استثنى، ولدينا دستور أمامنا، وقد نختلف في قراءتنا له، ولكن لدينا أيضا قرارات المجلس الدستوري، والقرار الأخير هو الذي اتخذه في قضية 24 أو 29 (التجديد النصفية) وهو ما لا يدع مجالاً لأي شك أو سوء فهم بأي صفة، وبما أن القضية قد طرحت الآن فإنه من حقي ومن واجبي أن أعطيكم قراءتي للدستور وأعطيكموها مكتوبة، والحاكم والحكم هو الدستور، وإلى المجلس الدستوري يرجع القرار الفصل، أما أن يأتينا أحدكم كل مرة ليعرض قراءته للدستور فهذا من باب الاجتهادات الكثيرة التي نعرفها منذ عهد الحضارة العربية الإسلامية، ولو أردت أن أضرب مثلاً لها لوجدته في أبي نواس الذي سمع آذان مؤذن - وهو يكره الصلاة - فقال:

دع المساجد للعباد تسكنها

وهيا بنا عند خمار ليسقينا

ما قال ربك ويل للذين سكروا

بل إنه قال ويل للمصلينا

لقد راهنت هذه الأوساط خلال سنوات الإرهاب الهمجي على انتهاء الجزائر ونظامها الجمهوري، ورغم تذبيح وتقتيل الآلاف من الأبرياء الأطفال والنساء والشيوخ لم تحرك ساكناً للدفاع عن حقوق الإنسان بل التزمت الصمت تجاه المجازر من جهة، وأفسحت المجال ووفرت المنابر الإعلامية لأعداء الشعب الجزائري وجيشه للترويج لأطروحاتهم الهدامة.

لقد كافحت الأمة الجزائرية الإرهاب بكل شجاعة وبسالة وفي مقدمة الصف كان دائما الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني محرر البلاد من نير الاستعمار وقد تحقق هذا، بفضل قواته وتماسكه وانضباطه وتعاون الوطنيين المخلصين معه، وسوف تنتصر الجزائر لا محالة على الإرهاب بكل أشكاله، ولا يسع أعضاء مجلس الأمة بهذه المناسبة إلا الاستنكار والتنديد بشدة بهذه المناورات الحقيرة والتنويه والإشادة بدور الجيش الوطني الشعبي وباقي قوات وأسلحك الأمن الوطني وما قاموا به من أجل إرجاع السلم والأمن للبلاد والطمانينة لقلوب المواطنين.

ونؤكد في الأخير حرصنا الدائم على المحافظة بكل الوسائل على شرف واستقرار الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة جمهورية في خدمة الدولة بكاملها، مقتنعين بتجنيد المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني ضد مثل هذه المناورات.

أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا.

الموافقون على اللائحة يرفعون أيديهم، رجاء... شكرا.
المعارضون شكرا.

المتنعون شكرا.

إن، أقول إن هذه اللائحة مقبولة بالإجماع.

(تصفيق).

الأخ عبد الحق برارحي يطلب الكلمة، تفضل.

يناقش! فهناك أجهزة تعنى بهذا، وهناك إجراءات كما ذكر الأخ بoudine، فالأمور لا تأتي هكذا عشوائياً، ولكن هذا - عموماً - لا ينقص من نزاهة الذين يدلون بمثل هذه الآراء، هل هناك سؤال آخر؟

السيد عبد الحق برارحي: عفوا سيدي الرئيس، فلديّ توضيح.

(Moi, je ne suis pas venu pour faire de polémique, j'ai posé la question de renouvellement, contenu de ça maintenant s'il y a une étude approfondie qui doit se faire, vous savez, vous connaissez ma rationalité, il est certain que ce Conseil Constitutionnel qui tranchera, et ce n'est ni le Conseil de la Nation, ni des personnalités de ce Conseil) وشكراً.

السيد الرئيس: (ça peut être le Conseil Constitutionnel, ça peut être ma décision libre de mettre fin à mes fonctions, et je voulais vous rassurer seulement et vous dire que moi je fais partie de ceux qui, un moment donné, ont claqué la porte et ils sont partis).

ولكنني ربما تغيرت اليوم وأقول: (اهناً يموت قاسي)، أخرجني بقوة القانون. (تصفيق).

في الأخير، أقترح عليكم - إن كنتم توافقونني - أن يضم فوج العمل هذا 20 عضواً، ثم إنه سنلتقي مع مسؤولي المجموعات البرلمانية لنقسمها (à la proportionnelle en tenant compte de ce que nous avons fait jusqu'ici, depuis trois ans).

فنحن لا نؤمن بالديمقراطية الرقمية، ولا نقسم، ولكننا سننظر في الأمر، والحقيقة أنه عمل فريق، فإذا كنتم موافقين فذلكم خير، وبهذا تكون المناقشة هامة ولو جعلناهم 30 فالمناقشة لن تكون مهمة، وأنا أقترح عليكم 20، فهل من معارض؟ لا، شكراً.

الإقتراح الثاني هو التقاؤنا غدا صباحاً مع مكاتب المجموعات البرلمانية لنحدد كيفية العمل.

لكنه نسي قوله تعالى: «الذين هم عن صلاتهم ساهون».

فلكل اجتهاده، والحكم هو المجلس الدستوري وقراءة الدستور عنده وليس لدي عزم لمناقشة هذه القضية (Si non pour dire quelque chose)، الأخ برارحي ممن يعرفونني.

(Et je ne lui enlèverai pas le bénéfice d'honnêteté intellectuelle, Bachir BOUMAZA n'est pas un homme qui s'accroche à son fauteuil, mais 1789 nous rappelle, nous sommes ici par la volonté du peuple et nous ne sortirons que par la force des baïonnettes et je ne sortirai pas par la force des baïonnettes mais par le droit de la Constitution, la lecture de la Constitution et les organes...)

(تصفيق).

شكراً وأشكره على طرحه هذا السؤال، تفضل يا سي بoudine.

السيد مصطفى بoudine: شكراً سيدي الرئيس، نحن متعودون على طرق أخرى في عملنا، ونقاط كهذه تعد قراءة فردية للإخوان، وهي مسموحة لهم في إطار حرية التعبير، وأنا أحبذ لو جلسنا في مجموعات وهناك مجموعات برلمانية لدراساتها، فهي قضايا تدرس قبلاً وبالتشاور من قبل أن يسقط أحد علينا مثل هذه الأمور كقطرات من السماء، ونحن نختلف معه، فبودنا لو أن أموراً كهذه تمر عبر المجموعات البرلمانية.

السيد الرئيس: شكراً. إن هذا يعبر عن روح الصداقة والمحبة التي يكنها لنا الأخ عبد الحق برارحي، وعندي الكثير من المودة لمن يحاربنا ولكن هيئات فلست ملولبا مسمرأ إلى كرسيي، وأنا متفق مع الأخ بoudine، فمثل هذه الأمور تأتي منظمة، مرتبة، ولكنني بخصوص قرار المجلس الدستوري الأخير قلت وكررت إنه ليس لي التعقيب على قرار المجلس الدستوري، أنا أتحدث هنا أمام محامية وبطلة من أبطال ثورة التحرير، والأمر يشبه قرار العدالة فلا

وفي الأخير، أتقدم إليكم جميعا بمناسبة عيد الأضحى المبارك بأحر التهاني لكم ولذويكم ولأصدقائكم، وأردت أن أقول خاصة للجدد بأن رئيس المجلس سيكون في مكتبه حتى يوم الجمعة - وذلك طبعاً بعد العيد - ومن احتاجني في شيء فليحضر حتى في يوم الجمعة فأنا موجود هنا، وهذه قراءتي للقرآن: «فإنما قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض» فيوم الإله معدوم في القرآن، ولهذا سنعمل يوم الجمعة ومرحبا بكم والسلام عليكم، الجلسة مرفوعة.

السيد محمد قميري: سيدي الرئيس لو سمحت، أحبذ استشارة هذه المجموعات مساء اليوم، شكراً.

السيد الرئيس: أنا موافق، وسيكون ذلك بعد ساعة، شكراً.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والأربعين مساءً.

ملحق

جدول الاستدراكات على الأغلط الواردة سهوا في الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة (دورة خريف 2000م)

عدد الجريدة	الصفحة	العمود	السطر	الغلط	تصويبه
06	08	02	23	الجنة	اللجنة
06	46	02	9	إلي	إلى
06	54	01	22	أقول أنه	أقول إنه
07	05	02	34	ثلامئة	ثلاثمئة
07	15	01	14	ألف وثلاثمئة..	ألفا وثلاثمئة..
08	13	01	19	يلخط	يخلط
08	30	01	18	المعطيا	المعطيات
09	08	02	33	المنتخبون	المنتخبين
09	09	01	01	المعينون	المعينين
09	11	02	03	أسفلت	أسلفت

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 30 ذو الحجة 1421 هـ

الموافق 25 مارس 2001م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587